ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وإشكالية التدخل الأجنبي

The Algerian approach in facing security threats And the problem of foreign interference

قاسمي سعاد

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، gasmi.souad@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 08 /05 / 2021 **تاريخ القبول**: 08 /07 /2021 **تاريخ النشر**: 20 / 07 / 2021

ملخص:

إن التحولات التي أعقب نهاية الحرب الباردة كان لها تأثير بالغ الأهمية على مفهوم الأمن، نظرا للتحول الذي شهدته طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية، لأن العدو أصبح من الصعب تحديده أو توقعه.

فبعد أحداث 11سبتمبر 2001 وماتلاه من أحداث دامية في العديد من مناطق العالم عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة، وجدت الجزائر نفسها معنية أكثر من غيرها، لأن أمنها أصبح مهددا من الخارج، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الساحل الإفريقي، سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر.

لمواجهة هذه المعضلة، طرحت الجزائر مقاربة من منظور إستراتيجي تتراوح بين الحل العسكري، السياسي والإقتصادي لتطويق منطقة عرفت عبر التاريخ العديد من التهديدات وأصبحت الآن المصدر الرئيسي لمختلف الظواهر الإجرامية.

الكلمات المفتاحية: الامن القومي؛ التهديدات اللاتماثلية؛ الدولة الفاشلة؛ العمق الاستراتيجي؛ المنطقة الهشة.

***

Abstract:

The transformations that followed the end of the Cold War had a very important impact on the concept of security, given the shift in the nature and sources of security threats, because the enemy has become difficult to identify or predict.

After the events of September 11, 2001 and the bloody events that followed in many regions of the world in general and the Sahel region of Africa in particular, Algeria found itself concerned more than others, because its security has become threatened from outside, at almost all borders, and to varying degrees, especially in light of the worsening security situation. In the countries of the Sahel, the fall of the political regimes in Tunisia, Libya and Egypt.

To face this dilemma, Algeria proposed an approach from a strategic perspective, ranging from a military, political and economic solution to encircling a region that throughout history has known many threats and is now the main source of various criminal phenomena.

Keywords: National Security; Asymmetric threats; Failed state; Strategic depth; Fragile area.

I. مقدمة

تعتمد الجزائر في عقيدتها الأمنية في المجال الداخلي على تجنيد كل قدراتها المادية والبشرية للحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة الحدود الترابية، وهذا حسب نص المادة 29 من دستور 2016، أما في الشق الخارجي، فإن آلية الدبلوماسية تبقى الوسيلة المفضلة لدرء التهديدات والتحديات الخارجية في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول المستهدفة تطبيقا لمحتوى ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل الأول (المادة 2 الفقرة الأولى والرابعة)، حيث حرصت الجزائر ومنذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وإحترام الوحدة الترابية وحل النزاعات عن طريق الوسائل السليمة، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من أي دولة، وبذلك تكون الجزائر قد عبرت عن موقفها الرافض لفكرة التدخل الأجنبي.

هذه المبادئ لم تأتي من العدم بل اكتسبتها الجزائر من تجربتها المأسوية التي عاشتها خلال سنوات التسعينيات القرن الماضي، أين وجدت نفسها في مواجهة مفتوحة مع الجماعات الإرهابية بمعزل عن العالم الخارجي الذي رفض تقديم الدعم والمساندة لعدة إعتبارات، فمنهم من وصف الوضع بالحرب الأهلية، وأخر إعتبرها مساس بالديمقراطية...إلخ، رغم ذلك جندت الدولة كل مكونتها البشرية وواجهت محنتها ودفعت ضريبة غالية في الأرواح البشرية والخسائر المادية، لتخرج في الأخير منتصرة ولو نسبيا.

هذه المرحلة عززت موقف الجزائر لتحذير المجتمع الدولي على أن الإرهاب ليس نتاج محلي وإنما هو ظاهرة عابر للاوطان لا يعرف له عنوان ولا حدود ولا توجد أي دولة مهما كانت قدراتها العسكرية والاقتصادية في مأمن من هذا التهديد، كما إن خطورة هذه الظاهرة خلافا للظواهر الإجرامية الأخرى، لا تقاس بعدد الضحايا أو العمليات أو المرتكبين بقدر ما تقاس بقدرتها على الاخلال بالسلم والأمن العالميين وهو ما يستوجب على صناع القرار أن يأخذوا هذه الظاهرة مأخذ الجدّ، والبحث عن الحلول الجذرية قبل فوات الأوان.

ما يعزز هذه القناعة، ويبرّر الإلحاح، على إن الإرهاب أصبح لا يمثل التهديد الناتج عن انتهاء الحرب الباردة، بقدر ما أصبح يمثل إحدى الظواهر التي واكبت العولمة، لأن استغلال التكنولوجيا وتنقل الأموال والأشخاص سمح لهذا النشاط الإجرامي ليتحول من سلاح الضعفاء إلى سلاح الأقوياء، وبذلك يسمح باستمرار الحرب بطريقة أخرى لأخذ مكان النزاعات الموجودة بين الدول(CETTINA, 2001) .

رغم كل النداءات لم تلق الجزائر آذانا صاغية لها في المحيط الدولي، وكان يجب إنتظار أحداث سبتمبر 2001 ليتأكد العالم أخيرا أن الجزائر كانت على حق في مواجهة هذا الخطر الذي تحدى أكبر وأقوى دولة في العالم مما يوحي بأن السلم والامن العالميين أصبح فعلا على الحك ولم يبقى من البدائل إلا إعلان الحرب عليه (الإرهاب)، وهذا ما تم فعلا تزكيته من طرف هيئة الأمم المتحدة (**مجلس الامن الدولي في القرار 1267- القرار رقم 1368-القرار رقم 1373**).

في بعدها الاستراتيجي، إعتمدت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية في مواجهتها للإرهاب السابقة الجزائرية كمرجعية، إلا ان المسار الذي أدرجت فيه هذه الحرب أخذ منعطفا خطير(التدخل العسكري في العديد من الدول، أفغانستان، العراق، سوريا، اليمن، مالي وليبيا)، مما إعتبره الكثير من المحللين الاستراتيجيين بمثابة التحدي الذي سمح لتنظيم القاعدة ليتحول إلى العالمية ويفتح جهات جديدة في كل من الشرق الأوسط (القاعدة في بلاد الشام) وفي شمال إفريقيا (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) ويفرض منطق الإرهاب المفتوح، وهذا ما تم تسجيله من حوادث في العديد من مناطق العالم إسبانيا 2004، إنكلترا 2005، العربية السعودية 2005، روسيا 2008..إلخ،

إذ قال الخبير الامني **جاك بود** في هذا المجال، أن العديد من الدول تريد تفسير ظاهرة الارهاب بالعودة إلى الخطابات الدينية المحرضة التي يعتمدها المتعصبين والمتطرفين الدينيين، لكن الحقيقة ، أن التدخل في الشرق الاوسط منذ1991 يعتبر السبب أو الدافع الذي قوى شوكة الجماعات المسلحة للرد على دول التحالف.

هذه الوضعية المأسوية، أثبتت أن العنوان الحرب الدولية على الإرهاب وتارة أخرى تفعيل التدخل الأجنبي وإستعمال القوة الحماية الامن الإنساني، الديمقراطية في المناطق السالفة الذكر خاصة، لا يخدم الامن والسلم العالميين بقدر ما يسئ إلى السيادة الوطنية للدول مما جعل الازمة الأمنية من أكبر المعضلات وسمح للتهديدات الأمنية أن تكون عنوان الحلقة القادمة في عالم بلا حدود، حيث اعتبر المحللون التدخل الفرنسي مبررا لتصعيد الأعمال الإرهابية وتبرير انتشارهم و الدليل أن أول حملة توعية واسعة النطاق جاءت في شكل بيان صدر بتاريخ 17 مارس 2013، حيث اعتبرت فيه القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أن الحرب في مالي هي "حرب صليبية" ضد المسلمين، ودعت فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي.. وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة.".

أمام التحديات اللامشروعة للدول الأجنبية في تدخلاتهم المتكررة وأمام التداخل بين التهديدات اللاتماثلية، أصبح المثلث الجغرافي (**إفريقيا، المغارب والمتوسط**) وجدت الجزائر نفسها طرفا معنيا بالأزمة وأصبح من المفروض عليها الخروج من العمل القطري ورسم إستراتيجية تتعامل فيها وفق مقاربات متعددة لإنشاء نظام أمني إقليمي قادر على مواجهة هذه التهديدات على أن يكون التعاون مع دول الاتحاد المغربي، الاتحاد الافريقي، الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى الدولي مع الهيئة الأممية وبعض الدول الفاعلة، إحدى أهم الميكانيزمات العملياتية.

على ضوء هذه المقدمة ، فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي:

"**إلى أي مدى وفقت المقاربة الجزائرية بين مواجهة التهديدات الامنية وتحديات التدخل الأجنبي؟**".

أولا: التحديات الأمنية العبر حدودية

1.الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة من الظواهر السلبية التي تعلقت بالسلوك الإنساني منذ القدم، وإن انحصر عملها في القتل والقرصنة وقطع الطريق، فإنه مع التطور ونشوء علاقات إقتصادية دولية عرفت الحياة الإجتماعية نوع من التعقيد انعكس سلبا على سلوك الافراد مما أدى الى تفشي ظاهرة الاجرام بجميع أنواعه.

كما عرفها أيضا المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المنعقد في جنيف عام 1975 على أنها " :تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراد هو هي غالبا ماتتمعن طريق الإهمال التامل لقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي".

من هنا تحولت الجريمة من العفوية والبساطة إلى التخطيط والتنظيم، وذلك لأن طبيعة النشاط في توجهه الجديد يتطلب وجود أطراف عديدة ذات مستويات عالية تتوزع وتنشط في العديد من المجالات داخل القطر الواحد، ففي منطقة الساحل شمل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة كل الأشكال سواء التهريب خاصة السجائر والأسلحة التي تشكل منطقة "كيدال" بمالي الحلقة الأساسية لها، المتاجرة بالبشر، وتبييض الأموال وإلا أن جريمة المتاجرة بالمخدرات تبقى الأكثر خطرا والأسرع نموا، أمام الثورة الرقمية والإلكترونية وذلك بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي عبر المغرب العربي والعكس (برقوق، 2019).

وبذلك أصبحت تهديدا كبيرا لدول الساحل خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن أثارها في الجانب الاجتماعي، ولذلك يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.

من هذا المنطلق يتضح أن الشبكات الإجرامية الناشطة في هذه المجالات إستطاعت أن تتحصن ببنية مؤسساتية كبيرة ومصادر مالية هائلة إمتدت لربط التعامل مع أطراف خارجية فاعلة (شركات، منظمات...إلخ)، مما أصبح يشكل مصدر خطر حقيقي على أمن وإستقرار دول منطقة الساحل الإفريقي خاصة على المناطق الحدودية أي بين دول المنطقة.

من الناحية العملية إعتمدت شبكات الإجرام على إستخدام عامل الخبرة والكفاءة لدى أصحاب الإختصاص وأنفقت أموال طائلة وسخرت أجهزة جد متقدمة لتطوير أساليب عملها حتى لا تقع في قبضة القانون.

كما لعب التطور التكنولوجي وسهولة وسائل الإتصال والمواصلات، دور الإمتداد النشاط الإجرامي الذي صار يشمل مجالات مختلفة إلى العديد من الدول واكتسب بذلك البعد العالمي (البرايزات، 2008)، ولهذا باتت عواقبه خطرا حقيقيا على السلم والأمن العالميين لدرجة أنه فاق تقديرات الدول المتقدمة على مكافحته.

وعليه أصبحت المواجهة الفعلية مفتوحة أمام مؤسسة متحكمة في إستراتيجيتها، دقيقة في عملها، موزعة على شبكات تؤطرها منظمات إجرامية تختلف من حيث الشكل والحجم والمهارات ومجالات التخصص والنشاط، فهي تعمل في مناطق جغرافية وفي أسواق مختلفة، ومن أهم هذه المنظمات الخطيرة التي تنشط على المستوى الدولي الياكوزا، العائلة، المافيا، الكارتل (البرايزات، 2008).

كما شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وخاصة في ضفته الجنوبية، كما أنها إرتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حيث إستغلت التنظيمات الإرهابية الإنفتاح الإقتصادي لتحقيق أهدافها (حلال، 2014، صفحة 193)، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في منطقة الساحل، نذكر مايلي:

أ- **الإرهاب**: أصبح اليوم يشكل أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي بات يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، ومنذ 2007 كانت أعمال الإجرامية للقاعدة الإرهابية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتسع في ما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد ليبيا وموريتانيا...الخ (بن خليفة، 2016، صفحة 15)

ومنذ 2011 عرف النشاط إنتشارا كبيرا مع ظهور التنظيم الجديد مسمى الدولة الإسلامية وتحديدا في ليبيا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقه سرت السحلية، ونفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية.

هذا الوجود أثر على منطقة المتوسط عامة وشمال إفريقيا ومنطقه الساحل الإفريقي خاصة ومع تعاظم تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ولاتجار بالأسلحة تعرضت بعض الدول على غرار الجزائر إلى عمليات إرهابية (حادثة تيقنتورين 2013) النفطية في الجنوب الجزائري الذي كان سبب في تسلل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية، لخير دليل على ذلك، كما تعرضت النيجر إلى حادثة خطيرة على مصنع أريفا سنة 2013، بالإضافة إلى خطف السياح الأجانب، هذا وقد أثبتت التحقيقات أن مخاوف الجزائر من إفرازات التدخل الأجنبي على دول تربطها حدود شاسعة لا يمكن عمليا حراستها، قد تحققت فعلا على أرض الواقع لتمتد فيما بعد وتشمل دول أوروبا في ضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط

من بينها على سبيل المثال تفجيرات باريس في 13 نوفمبر2015 ولندن في 15 سبتمبر 2017، حيث نجد أن أوروبا ليست في مأمن من هذه الجماعات الإرهابية.

حيث أن أخر الإحصائيات تفيد أن الإرهاب أصبح ظاهرة عابرة للأوطان والحدود، إذ تقدر قوات الجماعات الإرهابية بأكثر من ألفي فرد (حوالي700 فرد من أنصار الدين، أكثر من 600 تابعين للقاعدة، أكثر من 300ينتمون لحركة التوحيد والجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية وحتى من أوروبا) (كمال، 2018-2017، صفحة 36) ، ورغم المواجهة التي إستطاعت أن تقضي على العديد من الإرهابيين، إلا أن الخطر مازال قائم في المنطقة.

ب- **تجارة المخدرات** من أكبر التهديدات التي تواجه الجزائر وتشكل خطرا على أمنها القومي بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة والتي هي في ارتفاع مستمر، حيث تعد الحدود الجزائرية– المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم، كون المغرب من أكبر المنتجين العالمين لنبتة القنب الهندي.

إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تهريب المخدرات يشهد حركية كبيرة، حيث بلغت الكمية المحجوزة خلال العشر الأشهر الأولي من سنة 2012 (130طن وهي تمثل الضعف ب 47 مرة عما تم حجزه سنة2011) "أما في النصف الأول من سنة 2013 فقد بلغ حجم المخدرات المضبوطة من قبل مصالح الأمن 50 طن"، كما تم حجز 14طن من القنب الهندي خلال الفصل الأول لسنة 2017 نسبة 75.86 % منها بغرب الوطن حسب حصيلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات الذي أشار إلى ارتفاع كمية المواد المهلوسة المحجوزة، وأشارة التقارير إلى أنه تم تسجيل نسبة08.11 %من الكمية المحجوزة بجنوب الوطن و27.1 % بشرق الوطن و90% بالوسط، فيما يخص المخدرات الصلبة ارتفعت كمية الهروين المحجوزة من 44.014 غرام في بداية 2016 إلى 166.25 في نفس السنة أي ارتفاع بنسبة 31.14% ، فيما يخص المهلوسات أشارت التقارير إلى ارتفاع الكمية المحجوزة من 215.081إلى 314.984 قرص مهلوس خلال نفس السنة (2016) أي ارتفاع بنسبة 45.46% (أرقام مخيفة عن المخدرات ، 2017).

ج- **هشاشة المنطقة**: الصراعات السياسية اللامتناهية في دول منطقة الساحل، فسحت المجال للجماعات الإجرامية لتحويل المنطقة من بوابة إفريقيا إلى مركز رئيس لكل عمليات الإجرام على غرار تجارة الأسلحة، وفي بعض الأحيان كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع تدير عمليات تهريب السلاح.

خاصة بعد الإطاحة بالنظام الليبي حيث تم فتح مخازن الأسلحة وبدأت عمليات نهب و تخزين لها، ومن ثم تهريبها عبر الحدود نحو الساحل وعن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تتجاوز 80 مليون قطعة، أما عن محاور تهريبها فتتم عبر المحاور التالية:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة.
- ومؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل و من ثم نحو الجزائر شرقا وجنوبا (أبصير، 2010، صفحة 11).

مما تقدم، يتضح أن الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة أصبحت تشكل عبأ كبر على القدرات الأمنية والإقتصادية لدول المنطقة، كما وفرت المناخ الملائم للدول الأجنبية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) لدخول المنطقة سواء عسكريا أو عن طريق خلق بعض الفضاءات، لكن في كل الأحوال الوضعية الأمنية إزدادت سواء وتحولت الأزمة من طرف وقتي إلى أزمة دائمة.

2. الربيع العربي:

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 أحداثا واحتجاجا اصطلح على تسميتها ب "الربيع العربي" الذي يعتبره الكثير من المفكرين بالثورة من جيل الرابع، فالربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، أو أحداث الربيع العربي، وغير ذلك من المسميات، التي تعني تلك التحركات الشعبية السليمة منها أو المسلحة، العفوية أو المنظمة، والتي إنطلقت في عدد من الدول العربية منذ أواخر العام 2010 ومطلع 2011، وكان ذلك بهدف تغيير الأنظمة تغييرا جذريا، أو تحقيق بعض الإصلاحات السياسية أو الدستورية أو المطلبية. ففي ظل تجاذب إقليمي، دولي بين "ثورة" أو"انتفاضة" أو"تنفيذ أجندة خارجية" وغيرها، غير أنه لا واحدة من تلك المسميات التي استخدمت لوصف هذه الأحداث تنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت خطة واحدة.

ظاهرة الثورة لا جدل فيها وهي أن هذه الخطوات الثورية، كما سماها الدكتور سمير أمين (المديني، 2012، صفحة 62)، تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها ومتمثلة في إحباط المستوى المعيشي وتنامي انعدام العدالة الاجتماعية وتسلط الأنظمة واستبدادها بالسلطة، إذ تعتبر بلدان منطقة الشرق الأوسط ذات نظم تسلطية واستبدادية، وذات نظم سياسية شمولية الذي تحول إلى كابوس أمني للدول المستهدفة التي دخلت في دوامة المعضلة الأمنية ولم تجدلها مخرجا إلى اليوم، رغم الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية (سوريا، ليبيا) مما فتح النقاش الفكري والبحث العلمي لإعادة مفهمة هذا المصطلح من الناحية السياسية والإيديولوجية والسيكولوجية، فمثلا نظام القذافي وزين العابدين وحسن مبارك عمر السنوات عديدة وعلى الرغم من طغيان فكرة العدوى والانتشار في المنطقة العربية وتشابه مطالب الجماهير التي خرجت إلى الشارع إما بالإصلاح أو التغيير أو سقوط ورحيل النظام الحاكم، إلا أن ردود الفعل من طرف الأنظمة الحاكمة كانت متباينة، فإذا هرب الرئيس بن علي زين العابدين بعد تزايد الضغط عليه نحو المملكة السعودية، ليلقى الرئيس المصري حسني مبارك نفس المصير بعد الضغوط الجماهيرية عن الداخل وتخلي الدول الغربية التي كانت دائما حليفة، إذ لم يعد بالإمكان الوقوف أمام إرادة الشعوب (وفاء، 2011، صفحة 10).

بالنسبة إلى ليبيا ثالث دولة تصيبها عدوى الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، إلا أن هذه تميزت بخصوصية شديدة عن سابقتيها بحيث تحولت الأحداث على أرض الواقع إلى صدام دامي بين القوى الشعبية الثائرة من جهة، والعقيد القذافي وقدراته العسكرية من جهة أخرى، مما عجل بالحديث مرة أخرى عن فكرة التدخل للدفاع عن الإنسانية وحماية المدنيين، فلقد تم تمرير الحالة الليبية على الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ثم في النهاية إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارا التدخل العسكري تحت رقم 1970 في سنة 2011 بدأ بفرض عقوبات على نظام القذافي ثم تبعه القرار 1973 تفرض حظر جوي لحماية المدنيين الذي ترى فيه الأمم المتحدة تطبيقا ل"مسؤولية الحماية" Responsability to protect" .

حيث تم ظهور مفهوم مسؤولية الحماية بعدما تأكدا الخبراء هيئة الأمم المتحدة صعوبة تطبيق مبدأ التدخل الإنساني خاصة بعد النتائج المأسوية التي خلفها التدخل العسكري في العراق سنة 2003 ويشمل المفهوم الإصطلاحي لمسؤولية الحماية مسؤولية الدولة لحماية سكانها من الأعمال الوحشية الجماعية مثل الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم التي ضد الإنسانية، إذ تم تطبيقة لأول مرة لتغطية العدوان على ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك شهدت دول العربية مع نهاية عام 2018 وبداية عام 2019 عدة موجات من الاحتجاجات التي أعادت "الروح" إلى ثورات الربيع العربي، بعد حالة من التراجع في الإقبال الجماهيري على الاحتجاج ضد الأنظمة الحاكمة، وخشية معظم الشعوب من تكرار ما آلت إليه ثورات مماثلة في سوريا وليبيا

واليمن من صراعات وحروب داخلية (الفقيه، 2019)، حيث اتسمت موجة هذه الاحتجاجات الجديدة بالتظاهر السلمي، وإصرار المحتجين على تفويت الفرصة على الحكومات في استخدامها القوة ضدهم وجرهم إلى صراع مسلح ستكون الغلبة فيه للدول الخارجية التي تنتظر التدخل،ومن ثم إجهاض أهداف المحتجين (مؤلف، 2019).

3. فشل الأنظمة: بعد التحولات العالمية وعلى رأسها أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثانية، وما أعقبها من تدخل عسكري، أدى إلى هشاشة واختلال نظام الأمن الجماعي في شمال أفريقيا والساحل، حيث تغيرت خريطة مدركات التهديد ومصادره لدى بعض الدول المشاركة في صياغة إستراتيجية أمنية على مستوى الإتحاد الإفريقي أو المنخرطة في الحوار مع الشريك الأوروبي في الحوار المتوسطي.

فبدون شك، يعدّ الانهيار المؤسّسي في عاصمة مالي، باماكو، والهزيمة العسكرية في شمال البلاد، هو ناتج عن عوامل محلّية ووطنية ودولية متشابكة، حيث أدّت المشكلات "اللعينة" المتمثّلة بتزايد هشاشة الدولة التي ضاعفتها الصدمة المدمّرة للحرب الليبية إلى انفجار المظالم التاريخية المتقيّحة في الشمال، والفراغ السياسي الذي أعقب ذلك في الجنوب، فبعد الانقلاب دفع الجيش إلى إعادة الحكم المدني وتنصيب حكومة مدنية مؤقتة، إلا أن الإدارة الجديدة مازالت تحاول جاهدة إلى استعادة الثقة الشعبية وتأكيد سيطرتها على المجلس العسكري، أما في الشمال فقد عزّزت الجماعات الإسلامية المتشدّدة سيطرتها، وهذا ما أدخل البلد في دوامة الفوضى التي إنتهت إلى تراجع كبيرا في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية .

ولهذا تأرجحت ليبيا على حافة انتكاسة والعودة إلى الحرب الأهلية في أكثر من مناسبة، وتحولت إلى ملاذ آمن للمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة المرابطة في الساحل الإفريقي والتي إستطاعت أن تحول النشاط الإرهابي إلى قلب الحدث المركزية في ليبيا (طرابلس، بن غازي....).

لهذا فإن تحديات الملف الليبي وطبيعة التهديدات التي نتجت عن فشل السلطة البديلة في التحكم في الديناميكيات الأمنية سواء في الداخل والتي ترتبط بمسألة نزع سلاح المليشيات، أو في الخارج المرتبطة بمراقبة الحدود، والتي جعلت من مسألة التقارب ضرورة حتمية تملي على دول الجوار تقوية العمل المشترك والالتزام أكثر في الميدان.

بالإضافة إلى ذلك فإن حيوية إقليم الساحل في العمق الإستراتيجي لأمن دول شمال إفريقيا وخاصة بالنظر لشساعة حدودها والصعوبات التي يخلقها هذا الفضاء من أجل تغطيته الأمنية، بالإضافة إلى ذلك ضعف أداء الدول المجاورة كمالي والنيجر وموريتانيا في تأمين الحدود نظرا لضعف إمكاناتها وتخبطها في الديون وتبعيتها المالية والاقتصادية للقوة التقليدية الاستعمارية كفرنسا، لكل هذه المخرجات بادرت الجزائر إلى العمل على رفع أداء البرامج التنموية لتلك الدول من خلال مقاربة الأمن بالتنمية والتي عكستها مبادرة "النيباد" التي تتضمن رؤية الإتحاد الإفريقي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وجميع المساعي الرسمية في هذا الإطار.

ثانيا: معوقات المقاربة الأمنية الجزائرية

1. التدخل العسكري:

في مفهوم القانوني الدولي كمحكم للعلاقات الدولي، يبقى التدخل العسكري الأجنبي عائق لتحقيق الأمن والسلم العالميين، فالبرجوع إلى رأي الفقيه الألماني **شتروب** فإن "التدخل هو عبارة عن تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني"، وذلك بغرض الزام الدولة المتدخل في أمرها على اتباع ما تمليها عليها - في شأن من شؤونها الخاصة - الدولة أو الدول المتدخلة.

هذا التعريف يمكن إعتباره إلى حد ما إحدى المبررات التي يستند عليها الموقف الجزائري الداعم للوساطة الدبلوماسية المحكومة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وعلى الرغم من الخطر الداهم من شمال مالي بعد الإنقلاب العسكري إلا أن الجزائر رفضت التورط والتدخل العسكري في مالي، حتى لا يمتد التهديد إلى داخل أراضيها، وهذا كانت تطلبه القوى الغربية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية).

لهذا قررت فرنسا التدخل في مالي، وذلك عندما شنت الجماعات الإسلامية الموالية للقاعدة هجوماً كبيراً على وسط مالي، فأعطت الرئاسة الفرنسية أوامرها للجيش الفرنسي بالتدخل، من أجل منع وصول الجهاديين والجماعات الإسلامية إلى باماكو، فكل هذا بعد أن تحصلت على الضوء الأخضر من الرئيس المالي بالنيابة تراوري ديونكوندا، ومجلس الأمن الذي أصدر لائحة رقم 2085 الصادرة سنة 2012 ، إنطلاقا من محتوى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي إعتبر النظام المالي في حالة دفاع شرعي (كانتي، 2013، صفحة 112).

من بين الدوافع التي بني عليها التدخل العسكري الفرنسي في مالي مساعدة النظام المالي لدحر الجماعات الإسلامية المتطرفة في مالي والقضاء عليها كليا في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي، وكذا حماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة (مبروك، 2014، صفحة 61)

لكن حقيقة التدخل التي لم يكشف عنها في اللائحة الأممية، أن المنطقة المستهدفة تتواجد بها إحتياطات مهمة من النفط واليورانيم والغاز والفوسفات، وذلك بإعتبار أن كل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا في إهتمامها بشمال البلاد خصوصا بإقليم الأزواد الذي يعد في قلب إهتماماتها الإستراتجية، ومنه يمكن القول أن مصالح فرنسا الإقتصادية في منطقة الغرب الإفريقي تمثل عاملا مهما لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها مع أزمة مالي (ساعو و عربي، 2017، الصفحات 247-258)

وعليه نجد أن تهديد إستقرار هذه الأخيرة يتوازى بطبع مع تهدد مصالح فرنسا الإقتصادية في بلدان مجاورة مثل: السينغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، النيجر، للإشارة فإن هذه الأخيرة، تنشط فيها أكبر شركة فرنسية أريفا لإستغلال مناجم اليورانيوم التي توفر إحتياجات المحطات الفرنسية النووية (غدير، 2014-2015، صفحة 50).

ومن خلال ذلك نستنتج أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في خطر الجماعات المسلحة فقط، وإنما يقف أيضا وراء مصالحها الإقتصادية، وعلى ذلك تخشى فرنسا من إنتشار الجماعات الأصولية في شمال مالي ومنطقة غرب مالي طبقا لنظرية الدومينو والعدوي دون أن تستطيع الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لها مصالح إقتصادية هامة بها، ويكفي الإشارة إلى أن فرنسا ترغب في تعزيز وجودها من أجل الحفاظً على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصًا في النيجر، إذ أنها تتزود بنحو 80% من اليورانيوم الخام ، ولهذا تمثل المالي بالنسبة للفرنسا موقع إستراتيجي هام ذات أبعاد اقتصادية لإقليمها و أن استقرار مالي الأمني يعد جزء من تحقيق الهدف الفرنسي لاستقرار الامني لمنطقة غرب إفريقيا وذلك من أجل تهيئة المناخ لاستثمارات الاقتصادية (الشافي، 2013، صفحة 57).

بالنسبة إلى ليبيا، قامت فرنسا بتجنيد دول التحالف لاستصدار قرارين من مجلس الأمن وهذا من أجل تمهيد الطريق للحلف الناتو حتى يتمكن من التدخل في ليبيا، إذ صدر القرار الأول بتاريخ 26 فيفري 2011 تحت رقم 1970، مطالبا بوقف العنف فورا والدعوة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة وذلك بتلبية المطالب المشروعة للسكان، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنع توريد جميع أنواع الأسلحة إلى طرفي النزاع في الجماهيرية العربية الليبية، مع دعوة جميع الأعضاء إلى تيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إليها (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار1970 ، 2011).

أما فيما يخص القرار الثاني فقد صدر بعد أقل من شهر تحت رقم 1973 وبالضبط بتاريخ17 مارس 2011، حيث أعلن فيه عن عدم احترام السلطات الليبية للقرار الأول، وأدان الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، وذكّر بالهجمات الواسعة النطاق التي تُشن على السكان المدنيين والتي اعتبرت جرائم ضد الإنسانية، فكل هذا عبارة عن تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وعلى هذا الأساس صمم مجلس الأمن على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وذلك من خلال السماح للدول بالتصرف بصفة منفردة، أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات، وكذا اتخاذ كل التدابير اللازمة بما فيها القوة المسلحة (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار1973، 2011)، ولهذا فإن المجلس يوفر للتحالف الغربي الغطاء الشرعي من أجل التدخل على حد تعبير الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما قائلا " **اليوم نحن جزء من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر**"، إلا أن الحقيقة أن التدخل حلف الناتو لم يحل المشكلة بل عقدها وأطال من عمر الحرب ورفع عدد القتلى أو الضحايا مع حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وهذا ما تؤكده الأرقام التي احتواها تقرير Rights Human عن الوضع في ليبيا قبل التدخل الدولي.

إذ كشف "التقرير العالمي 2020 لـ"Human Rights"، عن تراجع حقوق الإنسان في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبينها ليبيا، فحسب التقرير نجد مايلي "تسبب القتال المتركز في الضواحي الجنوبية لطرابلس، بمقتل أكثر من 200 مدني وجرح أكثر من 300 وتشريد أكثر من 120 ألف شخص.. وأدى العنف إلى تعليق الدروس لـ 122,088 طفلا".

وعليه فإن التدخل العسكري للحلف الأطلسي لم يكن لدواعي إنسانية فالحلف ليس منظمة خيرية بل كان التدخل بمثابة استثمار غير مباشر في ليبيا ، من جهة الظهور بمظهر المحافظ على قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ومن جهة اخرى العمل على تحقيق المصالح، وهذا ما يمكن تفسيره في التدخل الغربي في ليبيا الذي لا يخلو من الإعتبارات إستراتيجية ومستلزمات مصلحية أكثر منها الاعتبارات الإنسانية والمستلزمات الأخلاقية، ذلك على أساس أن الطابع الأول في ليبيا يرتكز بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا وكذا قطع الطريق أمام المنافسين المحتملين والجدد في القارة الإفريقية خصوصا الصين، بالإضافة إلى الميزة النسبية للنفط الليبي من حيث جودته وكلفة استخراجه وكلفة التصدير المنخفضة، وهذا نظرا لقربه من الساحل ومن الأسواق الأوروبية.

2. التدخل الأمريكي:

بعد نهاية الحرب الباردة، أستغل مجلس الأمن لتزكية التدخل العسكري من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين وذلك لمواجهة العديد من النزاعات المسلحة ومن بينها ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي إتسعى في السنوات الأخيرة ليشمل جميع أنحاء العالم، مما يجعل هذه الظاهرة تشكل في الوقت الراهن تهديدا حقيقا للسلم والأمن الدوليين، ولهذا ركز المجتمع الدولي على ظاهرة الإرهاب بعد ما تعرضت له الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001.

إنطلاقا من هذا التاريخ، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومن بين أهم القرارات القرار 1368 والقرار 1373(2001) والذي يعتبر على أنه إعلان حرب ضد الإرهاب وكلفت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري في أفغانستان حيث إستخدمت كل أنواع الأسلحة حتى أنها لم تراعي كل الضوابط المتعلقة بضرورة التناسب بين الإجراءات اللازمة لرد العدوان الذي تعرضت له، وعليه يعتبر هذا الأمر تجاوزا واضحا لحدود الدفاع الشرعي، ولا يستند إلى أي سند في القانون الدولي.

ما يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت المجلس بأنها باشرت عملياتها العسكرية في أفغانستان فقط، دون أن تحدد طبيعة، ودون أيضا أن تقدم الدليل على أن تنظيم القاعدة هو المسؤول عن الاعتداءات أو أن أفغانستان هي المسؤولة عنها.

ولهذا يمكن القول بأن أحداث 11 سبتمبر 2001، وأمام استحالة القضاء على تنظيم القاعدة المتواجدة في أفغانستان عن طريق انتهاج أسلوب فرض العقوبات، حاول مؤيدو الحرب تبرير لجوء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى استعمال القوة ضد أفغانستان بوصفها دولة تساند أشخاص ساهموا في الهجمات، وهو ما يعني أن دولة أفغانستان ارتكبت جريمة عدوان ومن هذا المنطلق فإن الرد الأمريكي يعتبر دفاعا شرعيا، وهي القراءة الأمريكية للقرارين 1368 (2001)، 1373 (2001).

وعلى خلاف ذلك، فإن أي قرار يتضمن مجموعة من الالتزامات الواجب احترامها من قبل كل الأعضاء المنظمة وذلك من اجل منع وقوع العمليات الإرهابية في المستقبل، وعليه نستنتج من خلال ما سبق أن الحرب على أفغانستان تميزت بالغموض فيما يتعلق بمشروعيتها، لهذا فإن الحرب تمت خارج نطاق الشرعية وذلك لعدم احترام شروط ممارسة الدفاع الشرعي، وغياب أي ترخيص من مجلس الأمن باستعمال القوة.

3. هشاشة التعاون الإقليمي:

من أجل وضع مقاربة لتحقيق الأمن الإنساني يستلزم تكاثف الدول جميعا لمنع ظهور إفرازات تؤدي إلى عدم تحقيقه، حيث عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل من غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

في ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي، وذلك خاصة وأن هذا الأخير بعد أن كان منطقة مهمشة لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح يحظى ويسعى باهتمام أمريكي والقوى الدولية الأخرى، بإستثناء بعض الإهتمام المنقوص من طرف فرنسا بإعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة (بن داية و بلحسن، 2012-2011).

فمنذ نهاية عام 2010 م شهدت المنطقة العربية تغيرات سياسية نوعية بالغة الأهمية، انتقل تأثيرها من بلد لأخر، جاءت نتيجة تراكمات من الفشل لعدة عقود مضت، حيث أخفقت مشاريع الإصلاح، وتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية، وتحقيق التنمية الإجتماعية والقضاء على الفساد والإستبداد.

تعرض الاتحاد الإفريقي لانتقادات حادة مع بداية عام 2011م، وهذا لكونه لم يكن سباقًا بما يكفي لحل الأزمة الليبية، إذ أن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" جعل الأفارقة مجرد متفرجين، غير أن الحجة كانت ترتبط بشكل الفوضى وفشل الدولة، اللذان كانا، وما يزالان، يهددان استقرار ليبيا، وإلى حد كبير كذلك، استقرار المناطق المجاورة لها، مما استوجب الحل العسكري المفاجئ، الذي طُبِّقَ لحماية الانتفاضة ضد شراسة نظام معمر القذافي، فقد أدى ذلك إلى تردد الاتحاد الإفريقي في التدخل لإيجاد حل للأزمة الليبية إلى خلق مجال لكل من الأمم المتحدة وحلف "الناتو" لإيلاء المزيد من الاهتمام لموقف جامعة الدول العربية، والمنظمات الأخرى.

إن تردد الاتحاد الإفريقي، على الرغم من التزامه المعلن بفكرة الحلول الإفريقية، اتسم باللامبالاة، فلم يتدخل، ولم يهدد بالتدخل، ولم يفرض أي شكل من أشكال العقوبات على ليبيا، مهما كانت رمزية، طوال فترة تسعة أشهر من الصراع الليبي، إذ أن في واقع الأمر، كان الاتحاد الإفريقي منقسمًا بشدة بين بعض الدول، التي تعترف بالثائرين على النظام، أو تجلس على الحياد (الفقية، 2020).

فعلى الرغم من وجود الكم الهائل للنزاعات في إفريقيا، والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحالات الخطيرة الموجودة في بعض الدول الإفريقية، دفعت ذلك بالإتحاد الإفريقي إلى محاولة وضع إستراتيجية وقائية شاملة من النزاعات، منسقا جهوده مع منظمة الأمم المتحدة وهذا من خلال جمع المعلومات وتبادلها.

وعلى هذا الأساس تم تعزيز وتطوير الإتحاد الإفريقي لشراكته مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، فقد يشكل هذا اعترافًا منه بعدم قدرته على ترجمة أهدافه ومبادئه كمؤسسة منفردة، بمعزل عن الآليات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد يمثل ذلك تناقضًا مع رغبة القادة الأفارقة في الإبتعاد عن تدويل صراعات القارة، وتكريس فكرة "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، فالإتحاد الإفريقي على يقني أنه لن يستطيع بمفرده وبإمكانياته المادية واللوجستية المحدودة حل كل الخلافات والصراعات في القارة (خليفة و مهيرة، 2017، صفحة 121)

ولذلك وضع ميثاق الأمم المتحدة قواعدَ خاصةً لحلِّ النزاعات الدولية حلًّا سلميًّا. إذ يُشجِّع الميثاق أطرافَ النزاع على السعي إلى التسوية عن طريق "اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم"، ومن ثَمَّ، فإنَّ دور التنظيمات الإقليمية – بما في ذلك الإتحاد الإفريقي – في حلِّ النزاعات تُبرِّره وتؤكِّده طبيعةُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثالثا: أفاق المقاربة الجزائرية

طرحت الجزائر مقاربة من منظور إستراتيجي تتراوح بين الحل الدبلوماسي، العسكري والإقتصادي.

1. المجال الدبلوماسي :

إن استكمال الجزائر للمسار السياسي الديمقراطي يعتبر التحدي الأساسي التي يواجه أهداف المنظور في التعامل مع المشاريع الأجنبية والتجربة الديمقراطية في الجزائر رغم النقائص التي تعاني منها، لكي تتفرغ للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من دول الجوار، والدول الفاشلة والمشاريع الأجنبية التي لديها مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر في المنطقة، كما أن استكمال هذه التجربة بإمكانها أن تكون نموذجا لكل إفريقيا وخاصة أنه لا توجد أية دولة من الدول الفاعلة في المنطقة بإمكانها أن تلعب ورقة الديمقراطية كما هي موجودة لدى الجزائر.

ولهذا فقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2012-2014، وذلك نظرا لما شهدته وتشهده المنطقة العربية وكذا منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني (عائشة، 2014)، فمع بداية الثورات العربية (ليبيا خاصة) من جهة والإنقلاب العسكري في مالي مارس 2012، وماكان لهما من تداعيات سلبية على الأمن الوطني الجزائري، حيث نشطت وبصورة أكبر الجماعات المسلحة مستفيدة من الإنفلات الأمني في ليبيا، وما تبعه من دخول أسلحة حديثة إلى الإقليم، كذلك فشل حكومة "أمادو توري" في مالي من مواجهة قوات التوارق الذين إنضموا إلى الجماعات الإسلامية، التي بدأت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، والأخطر من ذلك هو تقربها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (الحليم، صفحة 20).

لذلك ترى الجزائر أن من شأن التدخل الأجنبي في المنطفة (مالي) سيزيد من زعزعة الإستقرار وتفجير الأوضاع الأمنية، خاصة على الأمن الجزائري، ولهذا الأمر ترفض الجزائر التدخل بصورة قاطعة، ومن أجل ذلك سعت الجزائر للحيلولة دون التدخل من جهة،وكذلك الحد من المطالب الإنفصالية التي تنادي بها بعض الجماعات في شمالي مالي من جهة أخرى، حيث لا تزال الجزائر متمسكة وتصر على تغليب الحلول السياسية الدبلوماسية لتجاوز الأزمة في باماكو ومشكلة شمال مالي، مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتحجيم القاعدة في المنطقة، عندما تسمح الظروف بذلك.وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية تحركت ولا زالت تتحرك في الفضاء الإفريقي وفقا للمعايير القانونية التالية (قوي، 2012، صفحة 11):

- توظف الجزائر دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهو ما يعكسه تحركها في حالات الإستقرار واللاإستقرار مع دول الجوار؛
- تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعيا في إطار المجموعة الإفريقية، وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

2. المجال العسكري :

لإنجاح الجزائر إستراتيجيتها الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، حرصت على تعزيز وإستكمال التعاون السياسي والدبلوماسي بالشق العسكري والأمني، لهذا أدى إلى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية تمثلت أولى المبادرات العسكرية في:

أ- إنشاء وحدة التنسيق والإتصال UCC: تطبيقا لتوصيات وزراء خارجية البلدان السبعة لكل من : الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد، الذي إنعقد يوم 16 مارس 2010، أنشأت وحدة التنسيق والإتصال بالجزائر يوم 06 أفريل 2010، ليتقرر إعتماد رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، ومن مهامها ("ماذا تعني وحدة التنسيق والإتصال"، 2011):

- تزويد الآلية المشكلة من قبل رؤساء أركان الجيوش الدول المعنية، التي تسمى لجنة الأركان العملياتية المشتركة بالمعلومات الأمنية، التكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب (جمع ومعالجة وتبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية)

- التخطيط ووضع إجراءات المراقبة لعمل مكافحة الإرهاب، وخاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول أضرار التطرق.

ب- لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC: في سعي الجزائر لتفعيل التعاون العسكري بين دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)، فقد تم عقد إجتماع بين الفترة 12 و13 أوت 2009 بولاية الجنوب الجزائرية "تمنراست" (مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل، الجهود التي تبذلها الجزائر، 2011)، تمخض عنه إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC التي نصبت رسميا خلال إجتماع "تمنراست" يوم 21 أفريل 2010 كثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة، وإتخذت من ولاية "تمنراست" مقرا لها، وقد جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والإستخباري الذي تقتصيه المكافحة الميدانية للظاهرة الإرهابية، وفي سياق ضبط نطاق تدخلاتها الميدانية وتحديد آليات عملها، حددت اللجنة "منظمة مشتركة للنشاط العملياتي" تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم، وعمق 933 كلم يغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربعة ("إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة"، 2011).

وقد إتخذت اللجنة من "تمنراست" مقرا لها، وحددت مهامها في الآتي:

- القيام بعمليات البحث وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها، بإستخدام القوات والوسائل المسخرة للجانب العملياتي؛
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الإهتمام المشترك؛
- التخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة مع سلطات البلدان، أين تجري عمليات محاربة الجماعات الإرهابية والإجرامية؛

ويتم تطبيق هذه المهام من خلال هيكل حددت في أربع خلايا: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الإستعلامات.

تهدف الجزائر من وراء هذه المجهودات العسكرية في الساحل، إلى صد التدخل الأجنبي في المنطقة، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في زيارة رسمية إلى مالي في الفترة مابين 20 و 22 نوفمبر 2011 قائلا: "...بالفعل فقد أكدت فعالية إستراتيجيتا في مكافحة الإرعاب قدرتنا على التكفل الذاتي بانشغالاتنا الأمنية، وإيجاد الحلو لها، في إطار يسوده التعاون والتشاور الصريح والبناء، دون أي تدخل أجنبي ("من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة"، 2011) .

3. المجال الإقتصادي:

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكبر في المشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر، وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقلميا، وبموجب هذه التجربة وإدراك الجزائر بأهمية التنمية في تحقيق الأمن كذلك إدراكها أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة والمنتجة للإرهاب، فقد دعت إلى تفعيل التنمية في الدول الإفريقية خصوصا دول الساحل، وإستغلت الجزائر كذلك ترؤسها منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في إفريقيا وفقا للمعطيات الجديدة والسائدة، عرفت بإسم "الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا" MAP"، إذ ركزت هذه المبادرة التنموية على تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات الإفريقية بصفة مشتركة، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات، والإتصالات وتعزيز الأمن فيما بينها.

كما بادر الرئيس السنيغالي عبد الله واد، بمخطط عرف بإسم مخطط أوميفا PLAN OMEGA، والذي أعلن عنه خلال مؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية، المنعقدة في "باوندي" جانفي 2001، ركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب تحديثها من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة في القارة، التي من شانها تسهيل عملية الإندماج في كل الأنشطة العالمية خاصة التجارية منها، وقد لاقت كلتا المبادرتين الترحيب من قبل القادة الأفارقة، ما أدى إلى دمجها وإعادة صياغتها في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد عرفت ب "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"NEPAD" نيباد The New Partneship African's Developement ، ومن أهم أهدافها (بوجمعة، 2017):

- إقامة شروط التنمية المستدامة، من خلال التعاون والإندماج الإقليمي، السلم والأمن وكذا الديمقراطية والحكم الرشيد على الصعيدين الإقتصادي والسياسي؛
- تدعيم إقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات؛
- دفع عجلة التجارة بين البلدان الإفريقية؛
- وقف تهميش إفريقيا في مسار العولمة وزيادة إندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي بشكل إيجابي.

كما سعت الجزائر إلى مسح ديون القارة الإفريقية، من خلال تمثيلها في مجموعة الثمانية ومساهمتها في إنشاء صحاري إفريقيا، وفي مجال التنسيق الأمني الذي سعت الجزائر إلى تجسيده على الساحة الإفريقية، فقد توجت مساعيها وبإعتراف ودعم كل الدول الإفريقية بالدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب، بإنشاء "المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب" **ACSRT**

(The African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT) was established as a structure of the African Union in 2004. The decision to establish the Centre was taken in 2002 as part of the AU Plan of Action to Prevent and Combat of Terrorism. Its primary role is to assist AU member

States build their Counter-Terrorism capacities. Its mandate includes the conduct of research, analysis and studies on the terrorism situation and terrorist groups in Africa).

وقد وردت فكرة إنشاء هذا الأخير ضمن خطة العمل لمنع ومكافحة الإرهاب، التي تبناها الإجتماع الوزاري عالي المستوى للإتحاد الإفريقي، المنعقد بالجزائر بين يومي 11 و14 سبتمبر 2002.

كما تم أيضا إختيار العاصمة الجزائرية كمقر لهذا المركز، وهو يضم خبراء عسكريين يقومون بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية وكيفية معالجتها، وتم تدشينه سنة 2004، وذلك أثناء إنعقاد الإجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمكافحة الإرهاب في إفريقيا بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر 2004، وقد تمخض عن الإجتماع إعلان يحدد عمل المركز، ويحدد الإطار التنظيمي للمركز بوصفه جزء من الهيكل التنظيمي لمفوضية الإتحاد الإفريقي(UA), 2004, pp. 03-04)) .

حيث يهدف هذا المركز إلى تنظيم ندوات وملتقيات مع دول القارة الإفريقية وحتى خارجها كالإتحاد الأوروبي، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية، ودعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي للحد منها، وهو ما يسهل على الجزائر رصد الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي.

وبمقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في الجزائر، عقد الإتحاد الإفريقي إجتماع خبراء الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي يومي 15 و16 ديسمبر 2010، لبحث مشروع قانون نموذجي إفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، يهدف هذا القانون إلى ترقية رد شامل ومنسق ومنسجم على المستوى الوطني والإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب.

II.نتائج الدراسة

تعد التحليل لمختلف المعلومات التي لها علاقة بالموضوع إتضح أن المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية التي أفرزتها أزمة دول الساحل من المقاربات التي لاقت تأييد العديد من الفواعل الإقليمية والدولية، بعد إقناعهم بأن حل الأزمات بالطرق السليمة دون التدخل العسكري تعتمده الجزائر كمبدأ في الدبلوماسية، من جهة أخرى تسعى الجزائر إلى إنشاء قواعد للتعاون الإقليمي لأنه لا مكانة للأمن في الساحل دون وجود مقاربة جماعية من أجل إستئصال هذه التهديدات التي تواجه دول المنطقة.

ومن خلال ماسبق ذكره يمكننا إستنتاج مايلي:

1- إن المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل تحد كبير يواجه السياسة الداخلية والخارجية للجزائر.

2- لا يوجد تعاون جزائري مع بلدان المنطقة بل هناك إعانة جزائرية لدول المنطقة.

3- تبقى الجزائر معادلة مهمة في مصفوفة بناء السلام وتعزيز الإستقرار في العمق الإفريقي الذي يميز ساحل الأزمات وستكون ساحة الإستقرار في حالات كثيرة لصالح الإنشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الإقتصادية والتنموية.

4- دبلوماسية الجزائر في المنطقة هي دبلوماسية أزمة وعبارة عن ردود أفعال للمخططات التي يصنعها الآخرون.

5- غياب إستراتيجية جزائرية شاملة في منطقة الساحل عدا مايخص نجاعة وخبرة الجزائر إزاء ظاهرة الإرهاب وتعتبر حادثة تيقنتورين ثمرة تجربة جزائرية مثالية في مجال مكافحة الإرهاب.

6- عدم وجود تعاون بين دول منطقة الساحل إذ تبقى الجزائر في فلك أزماتي واسع لذا لابد من تضافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

7- عدم إستغلال الجزائر للروابط الثقافية والدينية التي تشارك فيها مع شعوب منطقة الساحل الإفريقي إذ يمكن اللعب بورقة العامل الديني في ربط أوصال الشعوب وتقريب وجهات النظر.

8- أكد خبراء سياسيون ليبيون أن المقاربة الجزائرية تعد المرجع الأساسي لتسوية الأزمة الليبية خاصة ما تعلق بحوار سياسي ليبي-ليبي تحت رعاية الامم المتحدة ويفضي إلى بناء مؤسسات شرعية وموحدة عبر انتخابات نزيهة وشفافة تقود ليبيا إلى بر الأمان.

III. قائمة المراجع

1. بوحنية قوي. (2012). الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل. مركز الجزيرة للدراسات.

2. توفيق المديني. (2012). ربيع الثورات الديمقراطية العربية، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

3. جهاد محمد البرايزات. (2008). الجريمة المنظمة -دراسة تحليلة-. عمان: دار الثقافة.

4. حورية ساعو، و محمد عربي. (2017). موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية: قسم العلوم الإقتصادية والقانونية.

5.عبد الوهاب بن خليفة. (2016). جيوسياسة العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد، الأدوار. (المجلد 15). الجزائر: المحمدية: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

6. عصام عبد الشافي. (أفريل-جوان، 2013). التداعيات الاقتصادية على القضية المالية. قراءات إفريقية .

7. غضبان مبروك. (2014). التدخل العسكري في مالي ومدى شرعتيه. دفاتر السياسية والقانون.

8. لطفي وفاء. (2011). الثورة و الربيع العربي. القاهرة: الجامعة الإسلامية.

9. أمينة حلال. (2014). التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر.3

10. دليلة غدير. (2014-2015). الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم سياسية تخصص علاقات دولية درسات أمنية وإستراتيجية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

11. روابحي كمال. (2018-2017). التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

12. عبد الودود بن داية، و عبد الرؤوف بلحسن. (2012-2011). المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

13. محمد طالب أبصير. (2010). المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية ومستقبليات. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر.3

14. مادي إبراهيم كانتي. (2013). التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق أفريقية، المجلد 11، العدد 38. (أفاق إفريقية، المحرر) آفاق إفريقية ، 11 (38).

15. مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل، الجهود التي تبذلها الجزائر. (جانفي، 2011). مجلة الجيش ، العدد 570 ، صفحة 38.

16. بلال بوجمعة. (ديسمبر، 2017). الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (**NEPAD**) وإشكالية تعبئة التمويل. مجلة دراسات إفريقية، العدد58 ، الصفحات 45-.44

17. أميرة محمد عبد الحليم. (بلا تاريخ). مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب. مجلة ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 218 .

18. محمد الأمين بن عائشة. (02 جانفي، 2014). أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية. المجلة الثقافية الجزائرية .

19. محمد خليفة، و نصيرة مهيرة. (29 سبتمبر، 2017). آليات ومظاهر التعاون بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين . مجلة الإجتهاد القضائي .

20 ."إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة". (أكتوبر، 2011). مجلة الجيش ،العدد579 ، الصفحات 19-18.

21. "ماذا تعني وحدة التنسيق والإتصال". (أكتوبر، 2011). مجلة الجيش، العدد579 ، صفحة 20.

22. "من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للإرهاب والجريمة المنظمة". (أكتوبر، 2011). مجلة الجيش ، ع 579 ، صفحة 20.

23. بدون مؤلف. (27 ديسمبر، 2019). موجة ثانية للربيع العربي... 2019 عاما الثورات الأشد وعيا. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر، 2020، من **http : //Khaleej. Online/ eZjmWV**

24. محند برقوق. (2019). مفهوم الأمننة (منطق الأمننة في ساحل الإفريقي). تاريخ الاسترداد 08 12، 2020، من **https://www.politics-dz.com**

25. أرقام مخيفة عن المخدرات . (13 ماي، 2017). تاريخ الاسترداد 01 نوفمبر، 2020، من **www.sudhorizons.dz: www.sudhorizons.dz**

26. إحسان الفقيه. (25 أكتوبر، 2019). الربيع العربي بين موجتي 2011 و2019. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر، 2020، من **https://www.aa.com.tr/ar**

27. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار1970 . (26 فيفري، 2011). تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر، 2020، من **https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf**

28. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار1973. (17 مارس، 2011). تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر، 2020، من **https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf**

29. الصادق الفقية. (28 سبتمبر، 2020). اتحاد الإفريقي وليبيا: الإرادة والتحديات و4 تحديات تعترضه لتحقيق المصالحة الليبية. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر، 2020، من **Itemid=172&catid=4380&id=5312:4&view=article&https://araa.sa/index.php?option=com_content**

المراجع باللغة الأجنبية

1.**(UA), u. A. (2004, octobre 13-14). Seconde réunion inter gouvernement de haut niveau sur la présentation et la lutte contre le terrorisme en Afrique. . Alger, Algérie.**

2.**CETTINA, N. (2001). Terrorisme; l'histoire de sa mondialisation. France: l'harmattan.**